

المهذب

[455] وإذا باع إنسان شقفا بشرط الخيار وكان الخيار للبائع، أو للبائع والمشتري لم يكن للشفيح شفعة، لأن الشفعة إنما تجب إذا انتقل الملك إليه. وإن كان الخيار للمشتري وجبت الشفعة للشفيح، لأن الملك ثبت للمشتري بنفس العقد. وإذا باع شقفا بشرط الخيار فعلم الشفيح بذلك فباع نصيبه بعد العلم بذلك بطلت شفعته لأنه إنما يستحق الشفعة بالملك وملكه الذي يستحق الشفعة به قد زال فبطلت شفعته. وإذا استحق الشفيح الشفعة ووجبت له على المشتري وكان المشتري قد قبض الشقص، قبضه الشفيح منه ودفع الثمن إليه وكان ضمان الدرك على المشتري لا على البائع. وإن كان قبل أن يقبضه المشتري كان الشفيح يستحقها على المشتري أيضا ويدفع إليه الثمن ويقبض الشفيح الشقص من يد البائع ويكون هذا القبض بمنزلة قبض المشتري من البائع ثم قبض المشتري من المشتري. فإن أراد الشفيح فسخ البيع والأخذ من البائع لم يكن له ذلك، وإذا أخذها من يد البائع لم يكن الأخذ منه فسخا للبيع. فإن باع المشتري الشقص كان الشفيح مخيرا بين أن يفسخ العقد الثاني ويأخذ بالشفعة في العقد الأول وبين أن يطالب بالشفعة في الأخذ (1) الثاني. وإن تقابل البيعان كان للشفيح دفع الاقالة ورد الملك إلى المشتري والأخذ منه. فإن ادعى البائع البيع وانكره المشتري وحلف، كان للشفيح أن يأخذ من البائع وتكون العهدة عليه. وإذا كان الشفيح وكيفا في بيع الشقص الذي يستحقه بالشفعة لم تسقط بذلك شفعته ولا فرق في ذلك بين أن يكون وكيفا للبائع في البيع أو المشتري في الشرى لأنه لا مانع من وكالته لهما، ولا دليل يدل على سقوط حقه من الشفعة بذلك. وبيع الشقص من الدار والأرض بالبراءة من العيوب جائز علم المشتري بالعيب أو لم يعلم. فإذا بيع الشقص كذلك وأخذ الشفيح بالشفعة وظهر به عيب، لم

(1) أي في العقد والقبض الثانيين الذي فعله

المشتري الثاني.